مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 34 العدد: 02 السنة: 2020 الصفحة: 1264–1308 تاريخ النشر: 17–11–2020

آليات تطوير وإدماج الصيرفة التشاركية في الجزائر في ظل التحديات التي تواجهها –نقل تجارب دولية–

Mechanisms for developing and integrating Participatory banking in Algeria In light of the challenges faced -Transfer of international experiences-

الطالب. فوزي قداري
keddari.fouzi@gmail.com
مخبر البحث في الدراسات الاقتصادية و المالية الإسلامية
د. شعيب يونس
y.chouaib@hotmail.com
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة

تاريخ الإرسال: 28_11_2019 **تاريخ القبول: 26_04_2020**

الملخـــص:

بالرغم من **انتشار** الصيرفة التشاركية أو الإسلامية على المستوى الدولي وتسارعها في فرض أهميتها واستقطاب رغبة الدول والمؤسسات والأفراد في اعتمادها والاستفادة من خدماتها التي تختلف عن خدمات الصيرفة التقليدية، إلا انها لا تزال تعاني من العديد من الصعوبات والمعوقات التي تقف أمام تحقيق أهدافها في المجال الاستثماري والاجتماعي والتنموي، كذلك نجد أن الصعوبات والتحديات التي تواجه الصيرفة التشاركية في الجزائر تعتبر اكثر عمقا واكثر صعوبة نظرا لطبيعة البيئة الغير متجانسة مع

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 34 العدد: 02 السنة: 2020 الصفحة: 1264–1308 تاريخ النشر: 17–11–2020

طبيعة عمل الصيرفة التشاركية، لذلك كان مخطط مواجهة هذه التحديات يشمل في كل من تعديل البيئة القانونية والتشريعية وتحسين وتطوير البنى التحتية والمؤسساتية التي تتوافق وعمل الصيرفة التشاركية وكذلك مجال تنمية وتدريب العنصر البشري في مجال الصيرفة التشاركية.

الكلمات المفتاحية: صيرفة تشاركية، بنك مركزي، المصارف الإسلامية، قانون النقد والقرض.

Abstract:

Despite the spread of participatory or Islamic banking at the international level and its acceleration in imposing its importance and attracting the desire of countries, institutions and individuals to adopt it and benefit from its services, which differ from the services of traditional banking However, it continues to suffer from many difficulties and obstacles that stand in the way of achieving its objectives in the field of investment, social and development Also, the difficulties and challenges facing participatory banking in Algeria are deeper and more difficult Due to the nature of the heterogeneous environment with nature participatory banking It was planned to meet these challenges include both in the legal and legislative environment modification and improvement and development of the institutional infrastructure that is compatible and functioning participatory banking as well as the development and training of human resources in the field of banking…

Keywords: participatory banking, Central Bank, Islamic bank, Monetary and loan law

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 34 العدد: 02 السنة: 2020 الصفحة: 1264–1308 تاريخ النشر: 17–11–2020

المقدمـــة:

تعتبر الصيرفة التقليدية بمختلف مؤسساتها رائدة في العمل المصرفي وهذا لتجربتها الطويلة في هذا العمل وخبرتها، لكن ظهرت مؤسسات مصرفية تعمل إلى جانب المؤسسات المصرفية التقليدية وتختلف عنها من حيث المبدأ والأسلوب ،حيث أظهرت أهميتها من خلال سلبيات الصيرفة التقليدية التي تعتمد أخطر مبدأ محظور من الناحية الشرعية وهو الفائدة، كذلك الفشل المتواصل لسياساتها المنتهجة في تحقيق التوازنات والرضا العام بعدم توجيه رؤوس الأموال بالشكل المطلوب والمرغوب فيه، تتمثل في مؤسسات الصيرفة التشاركية أو ما يسمى بالمصارف التشاركية أو المصارف الإسلامية وتميزها هذا يكمن في التوجه إلى أدوات وتقنيات وأساليب الصيرفة التشاركية والتي تعتبر جوهر عملها دون الحياد عن تعليمات الشريعة الاسلامية، حيث يظهر دورها في الجانب التنموي والاجتماعي والتمويلي والاستثماري، ساعدت هذه الخاصية التي تميزت بها الصيرفة التشاركية من انتشارها واعتمادها في الكثير من الدول عبر العالم وفق الأطر والأنظمة الإسلامية.

تعتبر تجربة العمل المصرفي التشاركي في الجزائر بالنظر إلى حداثته وصغر حجمه لا يزال محدودا، لكن بالنظر إلى السوق الطموحة الواعدة لهذه الخدمات ودورها في تحقيق التنمية لاقتصادية والاجتماعية المستدامة، فالأمر يتطلب المسارعة في دعم الصيرفة التشاركية في الجزائر في كل المجالات التشريعية منها والفنية والبنى التحتية وكذا الموارد البشرية من اجل الوصول بها إلى تحقيق اهدافها التي لا تنفصل عن اهداف التمية الاقتصادية والاجتماعية والاستثمارية في الجزائر .

مما سبق يمكن طرح الاشكالية التالية:

ماهي أليات دعم وتطوير الصيرفة التشاركية في الجزائر؟

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 34 العدد: 02 السنة: 2020 الصفحة: 1264–1308 تاريخ النشر: 17–11–2020

كما يمكن تقسيم هذه الإشكالية إلى أسئلة فرعية مساعدة كالتالي:

1- فيما تتمثل الصيرفة التشاركية؟

2- ماهي تحديات ومعيقات عمل الصيرفة التشاركية؟

3- ما هو واقع عمل الصيرفة التشاركية في الجزائر؟

4- ماهي الجوانب والأطر التي يمكن أن نستفيد منها في نقل تجارب دولية؟

وللإجابة عن هذه الاشكالية قمنا بتقسيم البحث إلى أربعة محاور أساسية كانت كالتالي:

المحور الاول: الإطار النظري للصيرفة التشاركية.

المحور الثاني: تحديات ومعيقات عمل الصيرفة التشاركية.

المحور الثالث: واقع الصيرفة التشاركية في الجزائر.

المحور الرابع: تجارب دولية في مجال دعم الصيرفة التشاركية، وآليات استفادة الجزائر منها.

المحور الأول: الإطار النظري للصيرفة التشاركية

أولا: مفاهيم عامة عن الصيرفة التشاركية

1- تعريف نظام المشاركة:

نظام المشاركة عبارة عن بنيان اقتصادي يستبعد التعامل بسعر الفائدة ويستبدلها بصيغ استثمارية بحيث تلغي المكاسب المضمونة ويتشارك صاحب المال مع طالب المال

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 34 العدد: 02 السنة: 2020 الصفحة: 1264–1308 تاريخ النشر: 17–11–2020

في المخاطرة[1]، كما يسهم نظام المشاركة في تنظيم عمليات التنمية في المجتمع من خلال عمل المصرف على استخدام الفرص المتاحة لديه[2].

2- تعريف المصارف التشاركية:

الشائع على مصارف المشاركة أنها مؤسسات لا تتعامل بالفوائد الربوية أخذا أو عطاء فهي تتلقى من الافراد نقودهم دون أي التزام بإعطاء فوائد لهم[3]، وهذا التعريف ذو بعد ضيق اذ نجد عدد من مصارف الاشتراكية سابقا تستبعد في معاملاتها الفائدة ورغم ذلك لا يمكن ان نطلق عليها مصارف المشاركة[4].

ويمكن أن نقدم عدة تعاريف للمصارف التشاركية كالآتي:

✓ هي اجهزة مالية تستهدف التنمية وتعمل في إطار الشريعة الاسلامية، وتلتزم بكل القيم الاخلاقية التي جاءت بها الشرائع السماوية، وتسعى إلى تصحيح وظيفة رأس المال في المجتمع[5].

---

[1]- يوسف كمال محمد، المصرفية الإسلامية **الأساس الفكري**، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 1996، ص103.

[2]- حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، **إدارة المصارف الإسلامية**، دار وائل للنشر، عمان، 2010، ص119.

[3]- مصلح بن عبد الحي النجار، **الأزمة المالية العالمية من منظور إسلامي**، مكتبة الرشد، القاهرة، 2011، ص219–220.

[4]- نوال بن عمارة، **المراجعة عن المسؤولية الاجتماعية وأبعادها بمصارف المشاركة**.، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي حول الاداء المتميز للمنظمات والحكومات، ورقلة، 8–9 مارس 2005، ص313.

[5]- محمد ابراهيم ابو شادي، **البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق** دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص08.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 34 العدد: 02 السنة: 2020 الصفحة: 1264–1308 تاريخ النشر: 17–11–2020

✓ هو مؤسسة نقدية مالية غير ربوية، تبني قواعده واسس عمله على العقيدة الاسلامية، يقوم بدور الوساطة المالية، من خلال جذب الموارد النقدية من الأفراد المجتمع وتوظيفها توظيفا فعالا وفق صيغ وأدوات تمويلية تختلف بصفة شبه كلية عن تلك المتعارف عنها في البنوك التقليدية، تعمل على استهداف التنمية وتحقيق التوازن بين العائد الاجتماعي والعائد الاقتصادي[1].

من هذه التعاريف نجد ان المصارف التشاركية تنطبق على ما يسمى بالمصارف الإسلامية وهذا لإبراز للجانب العقدي فقط ،كما يمكن ان نجمل اهم ميزاتها انها تهتم بالجانب الاستثماري والاجتماعي والتنموية فضلا عن تجنب الفوائد بأنواعها وهذا في اطار احكام الشريعة الإسلامية .

ثانيا: خصائص الصيرفة التشاركية

1– عدم التعامل بالربا:

يشكل هذا الأساس القاعدة الأولى الرصينة التي يقوم عليها هذا المصرف، إذ أنه بدون هذا الأساس يصبح كسائر المصارف والمؤسسات المالية الربوية[2].

2– اعتماد قاعدة الغرم بالغنم:

تعد هذه القاعدة الفقهية والتي يسير عليها نظام التمويل التشاركي أو الاسلامي من أبرز خصائص التمويل الإسلامي فلا يوجد كسب أو استرباح دون مخاطرة مقرونة[1].

[1]– بن إبراهيم الغالي، **أبعاد القرار التمويلي والاستثماري في البنوك الاسلامية**، دار النفائس، الأردن، 2012، ص19.

[2]– حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، **مرجع سابق**، ص111.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 34 العدد: 02 السنة: 2020 الصفحة: 1264–1308 تاريخ النشر: 17–11–2020

3– اقتران رأس المال والعمل:

يقوم النموذج التمويلي في المصرف التشاركي على أساس[2]:

✓ عدم المتاجرة في النقود واعتبارها وسيلة لتوجيه وتعبئة الطاقات البشرية والمادية في المجتمع.

✓ تحص النقود على نصيبها من الأرباح إذا مزجت مع عناصر الإنتاج البشرية.

✓ المشاركة هي الصيغة المناسبة لمزج عنصري النقود والعمل.

4– التجارة والاستثمار محور نشاط المصارف التشاركية:

ويتضح هذا في جميع صيغ المصارف الإسلامية سواء كانت تمويل بالمرابحة أو مساهمة دائمة واو متناقصة أو مضاربات أو مشاركات أو متاجرات بالاشتراك مع الغير[3].

ثالثا: مقارنة بين المصارف التشاركية والمصارف التقليدية

سوف نحاول من خلال الجدول الآتي إبراز أهم أوجه الاختلاف بين المصرف التشاركي أو الإسلامي والمصرف التقليدي.

البيان	المصرف التشاركية (المصارف الاسلامية)	المصارف التقليدية
أساس التعامل	تقوم على أساس تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية واستبعاد الفوائد	تقوم على أساس الفوائد المصرفية.

[1]– إبراهيم عبد الحليم عباده، **مؤشرات الآداء في البنوك الاسلامية**، دار النفائس، الأردن، 2008، ص36

[2]– مصلح بن عبد الحي النجار، مرجع سابق، ص222–223.

[3]– المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 34 العدد: 02 السنة: 2020 الصفحة: 1264–1308 تاريخ النشر: 17–11–2020

	المصرفية من المعاملات .	
الإيراد	تطبيق قاعدتي الغنم بالغرم أي قبول الناتج سواء كان ربحا أو خسارة و(الخراج بالضمان) أي أن الشيء الذي مؤونته على الانسان إذا تلف يكون عائدا عليه وبمقابل ذلك تكون منافعه خاصة به.	الإيراد مبني على أساس الفائدة المصرفية محدد ومتفق عليه مسبقا.
النقود	وسيلة توسط في المبادلات التجارية	يتم تحقيق الربح من الفارق بين الفائدة المصرفية الدائنة والمدينة (تأجير النقود)
اشكال التمويل	على أساس المشاركة والبوع والاجارة ...الخ	على أساس الاقتراض على شكل قرض مباشر، أو تسهيلات غير مباشرة
التكافل الاجتماعي	في صورة تبرعات وقرض حسن وزكاة.	في صورة تبرعات.
إعسار المدين	إذا كان غير مماطل ومعه عذر شرعي يمهل، ولا يمكن زيادة الدين أو تعديل السعر وقد يعفى أحيانا من المبلغ الضئيل.	لا يسمح بمهلة سداد ويحمل المدين فوائد تأخير.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 34 العدد: 02 السنة: 2020 الصفحة: 1264–1308 تاريخ النشر: 17–11–2020

المرجع: رائد جميل جبر ،**المواءمة بين المعايير المحاسبية الإسلامية والمعايير المحاسبية الدولية: مواجهة التحديات القائمة في الدول العربية** ،مجلة جامعة غزة للاقتصاد والاعمال، المجلد 25، العدد 04، 2017، ص35.

رابعا: صيغ التمويل المميزة للمصارف التشاركية

1– أدوات التمويل القائمة على الملكية:

✓ **المشاركة:** يطبق البنك الاسلامي هذه الصيغة بالدخول بأمواله شريكا مع طرف أو مجموعة اطراف في تمويل المؤسسات مع اشتراطه في إدارتها ومتابعتها[1].

✓ **المضاربة:** تعتبر المضاربة نوعا من انواع المشاركة لكن الاختلاف هو ان احد الطرفين يقدم المال والآخر يقوم بأداء العمل[2].

✓ **المزارعة:** تعرف على انها عقد مشاركة بين مالك الأرض والعامل فيها على استثمار الأرض بالزراعة بحيث يكون الناتج مشتركا[3].

✓ **المساقاة:** هي دفع الشجر إلى من يعتني به ويحافظ عليه بالتلقيح والتنظيف والري وغير ذلك، فدخول البنوك الإسلامية في هذه العقود يساهم بشكل فعال في زيادة الناتج القومي[1].

---

[1]– بعزيز سعيد، مخلوفي طارق، **متطلبات تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر لتعزيز تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، بحث مقدم للملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، 2017، ص9.

[2]– محمد سليم وهبة، كامل حسين كلالكش، **المصارف الإسلامية نظرة تحليلية في تحديات التطبيق**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2011، ص21.

[3]– العجلوني محمد محمود، **البنوك الاسلامية: أحكامها، مبادئها، تطبيقاتها المصرفية، دار المسيرة، عمان، 2012، ص274.**

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 34 العدد: 02 السنة: 2020 الصفحة: 1264–1308 تاريخ النشر: 17–11–2020

2– أدوات التمويل القائمة على المديونية:

✓ **المرابحة:** يقوم بيع المرابحة على أساس شراء البنك للسلعة حسب المواصفات التي يطلبها العميل الأمر بالشراء ثم يبيعه له مرابحة[2].

✓ **التمويل بالتأجير:** تتمثل في شراء المصرف للأصول القابلة للتأجير وتأجيرها لجهات اخرى لتشغيلها أو الانتفاع بها في مدة محددة وبإيجار يتفق عليه[3].

✓ **الاستصناع:** الاستصناع المصرفي هو دخول البنك في وساطة بين المقاول (الصانع) والمستصنع لتمويل صناعة سلع أو انشاء اصل معين بمواصفات محددة[4].

✓ **السلم:** هو اتفاق بين طرفين على ان يقوم احدهما بتقديم راس المال إلى الطرف الاخر ليتولى القيام بالعمل مقابل صيغة يرتضيها الطرفان[5].

✓ **القرض الحسن:** يتلخص في تقديم البنك الاسلامي مبلغا من المال لاحد عملائه الذي هو في امس الحاجة إلى التمويل لاستغلاله في مجالات معينة وفق الشروط التي يحددها البنك وهذا التمويل يكون في الغالب بتقديم ضمانات[6].

المحور الثاني: تحديات ومعيقات عمل الصيرفة التشاركية

---

[1]– محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، **المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العملية**، دار المسيرة، عمان، 2007، ص204.

[2]– حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، **مرجع سابق**، ص181.

[3]– المرجع نفسه، ص197.

[4]– بن ابراهيم الغالي، مرجع سابق، ص75.

[5]– محمد سليم وهبة، كامل حسين كلالكش، **مرجع سابق**، ص22.

[6]– بن ابراهيم الغالي، مرجع سابق، ص91.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 34 العدد: 02 السنة: 2020 الصفحة: 1264–1308 تاريخ النشر: 17–11–2020

تعتبر حداثة الصيرفة التشاركية مقارنة بالصيرفة التقليدية هي العامل الذي أدى إلى تعرضها إلى العديد من المعوقات والتحديات في سبيل تحقيق غاياتها المالية والاستثمارية والاجتماعية وخضوع نشاطاتها في العمل ضمن بيئة تقليدية تطورت من خلال جوهر عملها التقليدي الذي لا يراعي مميزات العمل المصرفي التشاركي ويمكن نلخص اهم التحديات فيما يلي:

أولا: تحديات متعلقة بالجانب القانوني والفني:

1– عدم تلائم أنظمة التسيير: التباطؤ أحيانا في تلبية احتياجات التطبيق المصرفي الإسلامي من نظم واجراءات فنية، الأمر الذي ينعكس على العمل نفسه في صورة إطالة وتعقيد في الاجراءات والضعف النسبي لمستوى خدمة العملاء ،كعدم ملائمة النظام المحاسبي المعمول به والقائم على أسس تقليدية مع متطلبات العمل المصرفي[1].

2–عدم توفير الغطاء القانوني: يعتبر من اهم العقبات التي تعترض مسيرة تقدم المصارف الإسلامية وتحد من توسعها عدم وجود التشريعات والقوانين الملائمة لطبيعتها من قبل الحكومات في الدول الإسلامية[2]،كما ان المؤسسات المالية الإسلامية تواجه صعوبات عندما تعمل في البلدان الغير الإسلامية بسبب عدم وجود هيئة تنظيمية تعمل

[1]– حسين حسين شحاته، **المصارف الإسلامية بين الفكر والتطبيق**، مكتبة التقوى، ط 1، القاهرة، 2006، ص20.

[2]– نغم حسين نعمة، رغد محمد نجم، **المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي: الواقع والتحديات**، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 12، العدد 2، 2010، ص144 .

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 34 العدد: 02 السنة: 2020 الصفحة: 1264–1308 تاريخ النشر: 17–11–2020

وفق المبادئ الاسلامية[1]، وما يتعلق بمنح التراخيص فالبنك المركزي يمارس هذه الصلاحية على المصارف الإسلامية شأنها شأن البنوك الربوية حتى أن طبيعة المصارف الإسلامية وكونها استثمارية تنموية تفرض الاهتمام أكثر وخاصة في مجال تقديم دراسات الجدوى الاقتصادية[2]، فالمشكلات الإدارية والإجراءات التنظيمية المعقدة المتعلقة بتراخيص التشغيل وإنشاء الشركات وممارسة العمل المصرفي الإسلامي، وهو ما تسبّب في إغلاق بعض المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية[3].

3– قلة الأدوات والأساليب المصرفية: رغم ابتكار المصارف الإسلامية للعديد من الصيغ والآليات المصرفية الإسلامية في هذه المرحلة إلا أنه لا تزال بحاجة إلى المزيد من هذه الادوات، والتحدي الذي يواجه المصارف الإسلامية هو حاجتها لآليات تستطيع التوفيق بين رسالتها في التنمية واعمار الأرض والتي تتطلب توظيف المدخرات في مشروعات طويلة الأجل وذات مخاطر مرتفعة وبين رغبات المودعين في سهولة تسييل الودائع مع قلة المخاطر، وأن نقص الأدوات الملائمة يترتب عليه مشكلتين كبيرتين:

✓ الاحتفاظ بجزء كبير من الودائع في حالة سيولة نقدية لمواجهة رغبات السحب المفاجئة مضحية في ذلك بالعائدات نظير كسب ثقة عملائها.

[1]– خالدي خديجة، **البنوك الاسلامية: نشأة، تطور، أفاق**، بحث منشور ضمن دفاتر mecas، جامعة تلمسان، العدد الاول، ص14.

[2]– سعد عبد محمد، **العلاقة بين البنك المركزي والمصارف الاسلامية**، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 40، 2014، ص357.

[3]– محمد رفيق زين العابدين، **معوقات العمل المصرفي الإسلامي**، مجلة البيان، العدد 306، ص93.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 34 العدد: 02 السنة: 2020 الصفحة: 1264–1308 تاريخ النشر: 17–11–2020

✓ الاتجاه إلى الأدوات قليلة المخاطر وقصيرة الأجل مثل صيغ المرابحة مما أبعدها ذلك عن رسالتها ونهجها التنموي[1].

4– نقص الكوادر البشرية والفنية: نجاح أي مؤسسة يعتمد إلى حد كبير على مقدرة الكفاءات التي تدير شؤونها، وتؤدي خدماتها والمهام المنوطة بها بكل دقة وإتقان، والبنوك الإسلامية واحدة من المؤسسات التي لا تتوافر أو تفتقر إلى هاته الاطارات والكوادر المؤهلة تأهيلا شرعيا ومحاسبيا وماليا[2].

ثانيا: علاقة البنوك التشاركية بالبنوك المركزية

تعتبر العلاقة مع البنك المركزي تحديا كبيرا أمام البنوك التشاركية في ظل نظام مالي تقليدي، وهذا بسبب عدم التناسب ما بين اهداف الصيرفة التشاركية عنها في الصيرفة التقليدية ما يتوجب على البنك المركزي وضع سياسات استشرافية ورقابية جديدة تناسب وعمل الصيرفة التشاركية ويمكن ان نجمل هذه التحديات فيما يلي[3]:

✓ يودع البنك التشاركي نسبة من مجموع ودائعه في شكل نقد لدى البنك المركزي، وذلك حفاظا على مركزه المالي وحفاظا على حقوق المودعين والمستثمرين والمساهمين، وهذه النسبة تختلف من بلد إلى آخر، كما يعطي البنك المركزي فوائد على هذه الودائع للبنوك التجارية أما البنو ك التشاركية فهي لا تأخذ هذه الفوائد على اعتبار أنها ربا محرم.

---

[1]– حسين نعمة، رغد محمد نجم، مرجع سابق، ص145.

[2]– بن ابراهيم الغالي، مرجع سابق، ص50.

[3]– حسين فريجة، **تكييف رقابة البنك المركزي كآلية للتحول نحو الاقتصاد الإسلامي**، بحث مقدم إلى مؤتمر الاقتصاد الإسلامي: الحاجة إلى التطبيق وضروريات التحول، الإمارات العربية المتحدة، 2015، ص7.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 34 العدد: 02 السنة: 2020 الصفحة: 1264–1308 تاريخ النشر: 17–11–2020

✓ يعتبر البنك المركزي هو الملجأ الأخير للبوك التجارية إن احتاجت للسيولة النقدية فإنه يقرضها بناءا على الفائدة، أما البنوك التشاركية فإنها لا تستفيد من هذه التسهيلات التي يمنحها البنك المركزي نظرا للفائدة التي يطلبها البنك المركزي ولا تتعامل بها البنوك التشاركية لذلك فان البنوك التشاركية تعاني من مشكلة سيولة.

✓ يلجأ البنك المركزي إلى الاقتراض من البنوك التجارية عن طريق السندات بفوائد لكن البنوك الإسلامية تعتبرها من باب الاقراض بفائدة، لذلك استحدثت سندات المقارضة المبنية على الربح والخسارة.

✓ يقوم البنك المركزي بتحديد سقف الائتمان الذي يمنحه أي بنك في مدة معينة وينطبق على البنوك التشاركية علما أن تمويلاتها تكون على سبيل المشاركة في الربح والخسارة عن طريق الاستثمار وليس عن طريق القرض ولذلك فإن تقييدها بالسقف الائتماني يعتبر عائقا لها في ممارسة نشاطاتها المختلفة تاما عن البنوك التقليدية.

✓ نسبة كفاية رأس المال: فالبنك المركزي لا يفرق بين البنوك التقليدية والبنوك التشاركية في حساب مدى تغطية رأس مال البنك للمخاطر الائتمانية ونظرا لطبيعة الودائع، ما عدى ودائع الحسابات الجارية، لدى البنوك الإسلامية التي لا تعتبر قرضا على البنوك وإنما هي أموال مساندة ومعززة لحقوق الملكية وتشترك معها في الربح والخسارة، فإن قيمة هذه الودائع يجب ان تستثنى من حساب كفاية رأس المال[1].

ثالثا: تحديات شرعية

عدم وجود هيئات رقابة شرعية في المستوى المطلوب حيث تعتبر الرقابة الشرعية من الهيئات التي استحدثتها البنوك الاسلامية، إذ أصبحت جزءا من هيكل البنك وتستمد وجودها من الأنظمة الأساسية لهذه المصارف، تمارس عليها سلطة الرقابة والإشراف

[1]– محمد محمود العجلوني، مرجع سابق ص146–147.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 34 العدد: 02 السنة: 2020 الصفحة: 1264–1308 تاريخ النشر: 17–11–2020

والتوجيه فيما يخص بمشروعية ما يقدم عليه المصرف من اعمال، وتتكون هيئة الرقابة الشرعية من مجموعة من العلماء، واختيارهم يكون على أساس مواقعه الرسمية ومناصبهم الدينية، وتواجه هيئة الرقابة الشرعية مجموعة من المشاكل والصعوبات نورد أهمها في نقطتين:

✓ عدم وجود خبرة لهؤلاء العلماء بالأمور المحاسبية مما يجعل الحكم من قبلهم في كثير من الاحيان بعيدا عن الحقيقة.

✓ تعرض هؤلاء العلماء لضغوطات من جهات كثيرة ومتعددة لإيجاد تبريرات شرعية لأمر ما[1].

رابعا: تحديات العالم الخارجي

✓ من التحديات الجديدة التي تواجه البنوك التشاركية هو تحدي الكيانات الكبرى أو العملاقة التي تكونت كأحد أثار العولمة وتحرير التجارة الخدمات على الأسواق المالية العالمية، وأصبح هناك اتجاه متزايد نحو التكتل والاندماج وتكوين كيانات عملاقة تمكن من تحقيق وفرات الحجم الكبير والنفاد إلى السوق وتعزيز القدرة التنافسية[2].

في حين حداثة فكر البنوك التشاركية فضلا عن قلتها ومحاولة التكتل لمواجهة هذا التحدي يمنعها ان تكون قادرة على اثبات اهدافها الاقتصادية والتنموية والاجتماعية، فيعتبر هذا التحدي من اهم التحديات المعاصرة أمام البنوك التشاركية.

[1]– بن ابراهيم الغالي، مرجع سابق، ص51.

[2]– وفاء عبد العزيز شريف حامد، **حوكمة المصارف الإسلامية**، بحث مقدم لجائزة محمد بن فيصل، السعودية، 2002، ص113.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 34 العدد: 02 السنة: 2020 الصفحة: 1264–1308 تاريخ النشر: 17–11–2020

✓ تعتبر الصيرفة الإلكترونية من أهم التحديات التي تواجه الصناعة المصرفية الإسلامية فهي مدعوة لزيادة استثماراتها في التكنولوجيا وعالم اليوم هو عالم المعرفة وسرعة وصول المعلومات[1] .

✓ عدم وجود سوق مالي إسلامي: من المشكلات التي تعاني منها المصارف الإسلامية، هي عدم وجود سوق مـــالي إسلامي والتي تعد بحق من ضرورات الاستثمار المتميز، حيث تعاني هـــذه المصارف من عدم امتلاكها لأدوات مالية تتمتع بما هو موجود لدى الأســـواق المالية من قدرة على تحويل استحقاقات الموارد قصيرة الأجل إلى استثمارات وتمويلات طويلة الأجل، وهي –أي المصارف الإسلامية– لا تملك ادوات تمكنها من استقطاب موارد أموال ذات أجال طويلة، حيث أن الأدوات المالية التي تتعامل بها تقتصر على الودائع الجارية والاستثمارية وودائع التوفير والتي تستحق خلال مدة قصيرة[2].

المحور الثالث: واقع الصيرفة التشاركية في الجزائر

تعتبر الجزائر من البلدان التي لم تتبنى الصيرفة التشاركية بشكل واضح وأكيد حيث يظهر في عدم وجود منظومة تشريعية دقيقة وواضحة تجاه عمل مؤسسات الصيرفة التشاركية فضلا عن قلة عددها وحجم تواجدها في الجزائر، فهي تتمثل في بنك البركة وبنك السلام وتبني بعض مؤسسات الصيرفة التقليدية لبعض منتجات الصيرفة التشاركية.

أولا: التعريف بالبنوك التشاركية في الجزائر

[1]– وفاء عبد العزيز شريف حامد، المرجع نفسه، ص112.

[2]– مصطفى ناطق صالح مطلوب، **معوقات عمل المصارف الإسلامية وسبل المعالجة لتطويرها**، بحث منشور على الرابط: www.iasj.net تاريخ الاطلاع: 2019/07/18، ص310.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 34 العدد: 02 السنة: 2020 الصفحة: 1264–1308 تاريخ النشر: 17–11–2020

1– بنك البركة:

أ– لمحة عن بنك البركة[1]:

بنك البركة الجزائري هو أول مصرف برأس مال مختلط (عام وخاص)، تم إنشائه في 20 ماي 1991 برأس مال 500.000.000 دج، بدأ بمزاولة نشاطاته بصفة فعلية خلال شهر سبتمبر 1991، أما فيما يخص المساهمين فهما بنك الفلاحة والتنمية الريفية (الجزائر) ومجموعة البركة المصرفية (البحرين) وهذا في إطار قانون رقم 03–11 المؤرخ في 26 سبتمبر 2003، فللبنك الحق في مزاولة جميع العمليات البنكية من تمويلات واستثمارات وذلك بالتوافق مع مبادئ أحكام الشريعة الإسلامية، أهم المراحل التي مر بها بنك البركة الجزائري:

– تأسيس بنك البركة الجزائري 1991.

– الاستقرار والتوازن المالي للبنك 1994.

– المرتبة الأولى بين البنوك ذات الرأس المال الخاص 2000.

– إعادة الانتشار في قطاعات جديدة في السوق بالخصوص المهنيين والأفراد 2002.

– زيادة رأسمال البنك إلى 5،2 مليار دينار جزائري 2006.

– زيادة ثانية لرأسمال البنك إلى 10 مليار دينار جزائري 2009.

– تفعيل أول منظومة بنكية شاملة ومركزية متطابقة لمبادئ الشريعة الإسلامية 2012.

– الريادة في مجال التمويل الاستهلاكي على مستوى القطر الجزائري 2016.

[1]– موقع بنك البركة الالكتروني على الرابط: **https: //www.albaraka-bank.com**، تاريخ الاطلاع: 2019/07/29.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 34 العدد: 02 السنة: 2020 الصفحة: 1264–1308 تاريخ النشر: 17–11–2020

– زيادة ثالثة لرأسمال البنك إلى 15 مليار دينار جزائري 2017.

– أحسن مصرف إسلامي في الجزائر للسنة السادسة على التوالي. (Global Finance) تصنيف مجلة2018–

– من بين أحسن وحدات مجموعة البركة المصرفية من حيث المردودية 2018.

– من أبرز البنوك على مستوى الساحة المصرفية الجزائرية 2018.

ب– تطورات بنك البركة:

أ–1 الحصة السوقية لبنك البركة: شكل رقم (3–1): الحصة السوقية لبنك البركة

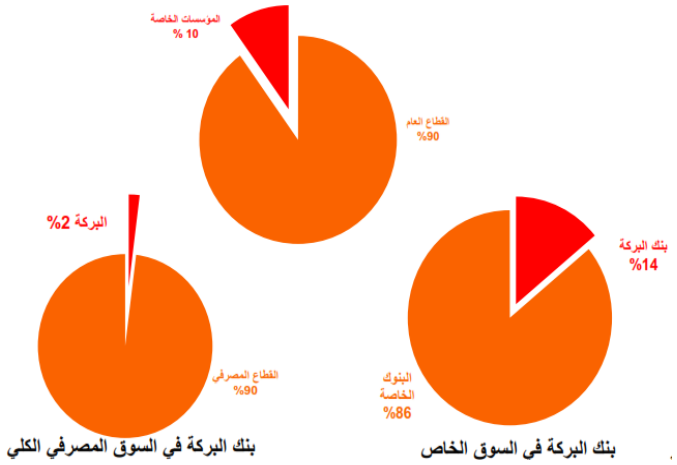

المرجع: تقرير بنك البركة 2018،: على الرابط: **https: //www.albaraka-bank.com** ، تاريخ الاطلاع: 2019/07/29، ص16.

بالنظر إلى الشكل المبين أعلاه نلاحظ ان نسبة 2% من مجموع السوق المصرفي الكلي رغم ارتفاعها (14%) ضمن السوق الخاص تعتبر نسبة ضئيلة وهذا يدل ان

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 34 العدد: 02 السنة: 2020 الصفحة: 1264–1308 تاريخ النشر: 17–11–2020

الصيرفة التشاركية في الجزائر لا تعتبر ككيان منتشر ضمن الصيرفة في الجزائر أو على الأقل كيان موازي للصيرفة التقليدية، فالجزائر ليست أمام فقط تطوير الصيرفة التشاركية بل أيضا هي أمام كيفية ادماج مؤسسات الصيرفة التشاركية ثم محاولة تطويرها من اجل الوصول بها إلى تحقيق كل أهدافها المرجوة اقتصاديا واجتماعيا وماليا، كذلك بالنظر للمراحل التي مر بها بنك البركة تعتبر مرضية مقارنة بالظروف التي يتواجد بها فالبنك يطور نفسه وهذا يظهر في تطور رأسماله، وفي مردوديته ومواصلته الوصول إلى المراتب الأولى في الترتيب، وسوف يكون احسن في حالة المنافسة القوية وهذا لا يكون إلى بعد تعديل البيئة التي تسمح بإدماج اكثر لمؤسسات الصيرفة التشاركية.

أ–2 توسع بنك البركة:

شكل رقم (3–2): توسع بنك البركة خلال الفترة (2007–2017)

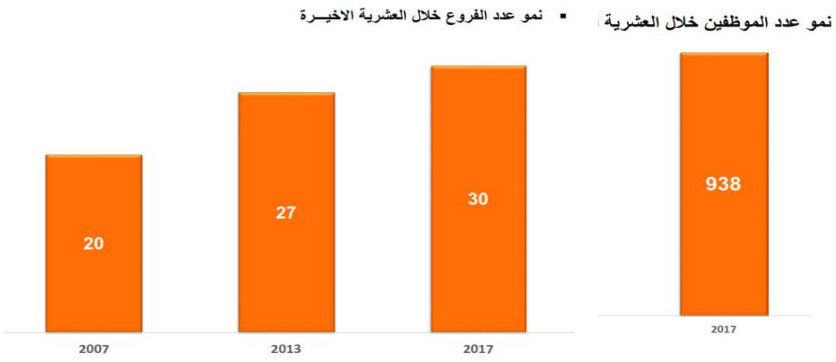

المرجع: تقرير بنك البركة 2018،: على الرابط: **https: //www.albaraka-bank.com** ، تاريخ الاطلاع: 2019/07/29، ص18–19.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 34 العدد: 02 السنة: 2020 الصفحة: 1264–1308 تاريخ النشر: 17–11–2020

من خلال الشكلين أعلاه يلاحظ في الظاهر تطور في كل من عدد الموظفين وعدد الفروع وهذا يدل ان المؤسسة رغم البيئة الغير المواتية فهي في الطريق الصحيح لتحقيق الأهداف لكنها تعتبر جد بطيئة فنلاحظ عدد الفروع ارتفع من 20 فرع إلى 30 فرع أي بعشر فروع فقط خلال عشرية كاملة في حين لو كانت البيئة مواتية سوف تكون احسن بكثير من هذه الاعداد فالتوسع لن يكون فقط في فتح فروع بل في تأسيس بنوك تشاركية جديدة فضلا عن تحول البنوك التقليدية إلى تشاركية بالإضافة إلى فتحها فروع تشاركية تابعة لها، أما بالنسبة لعدد الموظفين خلال هذه العشرية فقد ارتفع بمعدل جيد لكن خلال الفترة 2013–2017 فقد تناقص وهذا يدل ان الميل الحدي اصبح يتناقص مما يدل ان تطور عدد الموظفين يواجه صعوبات كلما كان التوسع اكبر، ودائما يفسر في عدم تطوير البيئة القانونية والفنية والثقافية والمالية وسياسات بنك الجزائر.

2– بنك السلام:

أ– لمحة عن بنك السلام:

مصرف السلام– الجزائر، بنك شمولي يعمل طبقا للقوانين الجزائرية، ووفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في تعاملاته، وجاء كثمرة للتعاون الجزائري الخليجي، تم اعتماد المصرف من قبل بنك الجزائر في سبتمبر 2008، ليبدأ مزاولة نشاطه مستهدفا تقديم خدمات مصرفية مبتكرة، مصرف السلام–الجزائر يعمل وفق استراتيجية واضحة تتماشى ومتطلبات التنمية الاقتصادية في جميع المرافق الحيوية بالجزائر، من خلال تقديم خدمات مصرفية عصرية بغية تلبية حاجيات السوق، والمتعاملين، والمستثمرين، وتضبط معاملاته هيئة شرعية تتكون من كبار العلماء في الشريعة والاقتصاد[1].

[1]– تقرير بنك السلام السنوي 2017، موقع البنك: www.alsalamalgeria.com، تاريخ الاطلاع: 2019/07/31، ص1.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 34 العدد: 02 السنة: 2020 الصفحة: 1264–1308 تاريخ النشر: 17–11–2020

بدأ مصرف السلام الخاص ممارسة نشاطاته في الجزائر من خلال تقديم مجموعة من الخدمات المالية المتوافقة مع احكام الشريعة الإسلامية ليكون بدلك ثان مصرف إسلامي تشاركي يدخل السوق المصرفي الجزائرية، ويقدر رأس مال مصرف السلام الذي تم افتتاحه الاثنين 2008/10/20 في الجزائر 72 مليار دينار جزائري (100 مليون دولار) ليصبح اكبر المصارف الخاصة العاملة في منطقة شمال افريقيا ويعتبر هذا المصرف احد فروع مصرف السلام الاماراتي الذي يقدم خدمات مصرفية إسلامية[1].

ب– توسع بنك السلام:

شكل رقم (3–3): تطور النتيجة الصافية لبنك السلام

المرجع: التقرير السنوي لبنك السلام 2017، الرابط: www.alsalamalgeria.com، ص6.

[1]– عدنان محيرق، **التحول نحو الصيرفة الإسلامية مع الإشارة لحالة الجزائر**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد 10، 2017، ص66.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 34 العدد: 02 السنة: 2020 الصفحة: 1264–1308 تاريخ النشر: 17–11–2020

يلاحظ من خلال الشكل المبين أعلاه ان النتيجة تتغير ضمن المجال 3 إلى 12 مليون دولار بشكل عام، لكن بالخصوص ضمن المجال 9 إلى 12 مليون دولار، فيلاحظ أنها متدبدبة بين الارتفاع والانخفاض مع ثباتها في نفس المجال وهذا يدل على ان بنك السلام رغم مجهوداته في تطوير نتيجته الصافية إلى انه مازال يعاني من قيود تحد من رفعها إلى مستويات أعلى أو على الأقل تطور مجال التغير إلى أرقام أعلى، ودائما يفسر بثبات معالم البيئة المتواجد فيها البنك بكل أنواعها وعدم وجود مبادرات الانفراج والتي تعطي للبنك الفرصة الحقيقية في إثبات جدارة مجهوداته المالية والاستثمارية والتي تظهر حقيقتا في تطور مستويات نتيجته الصافية.

3– المنتجات التشاركية من خلال البنوك التقليدية

سعت العديد من البنوك التقليدية إلى تقديم منتجات إسلامية نذكر منها[1]:

✓ بنك خليج الجزائر AGB: هو بنك يخضع للقانون الجزائري، يسعى من خلال خطط عمله لتلبية تطلعات عملائه بتقديم منتجات وعروض مصرفية وتقليدية وإسلامية بما يتفق مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

✓ بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR هو بنك عمومي يسعى إلى تقديم خدمات متوافقة مع الشريعة الإسلامية لتلبية تطلعاته مثل خدمة التوفير دون فوائد ودفتر الفلاح بدون فوائد بهدف استقطاب مختلف الشرائح الادخارية.

✓ بنك التنمية المحلية BDL يسعى إلى تقديم خدمات متوافقة مع الشريعة الإسلامية لتلبية تطلعات عملائه مثل دفتر توفير دون فوائد.

ثانيا: تحديات الصيرفة التشاركية في الجزائر

[1]– عدنان محيرق، مرجع سابق، ص67.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 34 العدد: 02 السنة: 2020 الصفحة: 1264–1308 تاريخ النشر: 17–11–2020

1- إن البنوك الإسلامية في الجزائر تواجه إشكالية التعامل مع البنك المركزي الجزائري، إذ من المعلوم توجد ثلاثة نماذج من البيئات التي تعمل بها البنوك الإسلامية في العالم من الناحية القانونية وهي:

- ✓ نموذج نظام مصرفي إسلامي كامل .
- ✓ نموذج نظام ذي قوانين خاصة لمراقبة أعمال البنوك الإسلامية .
- ✓ نموذج نظام تخضع فيه البنوك الإسلامية للقوانين المنظمة للبنوك التقليدية.

والجزائر تأخذ النموذج الأخير لإدارة بنوكها الإسلامية، حيث ان قانون القرض والنقد رقم 10-90 وتعديلاته ينظم النقد والائتمان لعمليات جميع البنوك العاملة في الدولة وذلك رغم الاختلاف في طبيعة العمل بين البنوك الإسلامية والتقليدية وهذا ما يعيق نشاط الصناعة التشاركية[1].

2- القانون التجاري بصيغته الحالية يمثل العقبة الحقيقية أمام تطوير صناعة الصيرفة التشاركية في الجزائر داعين الحكومة المضي قدما إلى تعديل القانون التجاري من اجل تمكين البنوك التي تعمل وفق قواعد الشريعة الإسلامية من طرح منتجات مالية لتمويل الاقتصاد على غرار الصكوك التي تعرف نموا قياسيا حتى في الدول الغربية[2].

3- تعاني البنوك التشاركية في الجزائر كذلك من:

- ✓ نقص الكوادر المؤهلة للعمل في المصارف الإسلامية حيث النقص الشديد في الكوادر والاطارات المؤهلة للقيام بالعمليات المصرفية القائمة على أسس إسلامية فهي إما تتوفر على إطارات لها الخبرة المصرفية دون المعرفة بأحكام الشريعة الإسلامية أو العكس

[1]- بن بوزيان محمد، بن منصور نجيم، **تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر وموقعها في المنظومة المصرفية العالمية**، مجلة الاقتصاد والتنمية، جامعة المدية، العدد 03، جانفي 2015، ص18.

[2]- بن بوزيان محمد، بن منصور نجيم، مرجع سابق، ص17.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 34 العدد: 02 السنة: 2020 الصفحة: 1264–1308 تاريخ النشر: 17–11–2020

أي توفر فقهاء مختصين من الناحية الشرعية ضعفاء فيما يخص المعاملات المصرفية الحديثة[1].

✓عدم وجود هيئات متخصصة كافية في تكوين وتأهيل العاملين في المصارف الإسلامية حيث يلاحظ في الجزائر عدم الاهتمام الكافي بالجانب البشري المؤهلة للعمل في المصارف الإسلامية في الجزائر اذ يلاحظ المتعامل مع هذا البنك ان معظم الموظفين وحتى إطارات البنك غير ملمة بالمعلومات الإسلامية الكافية حول النظام المصرفي والمعاملات المالية الإسلامية اذ ان العدد الأكبر من اليد العاملة بالبنك تم جلبها عند الافتتاح من البنوك التقليدية الأخرى[2].

4- التكوين والتعليم في مجال الصيرفة التشاركية الإسلامية يكاد يكون منعدما بالمقارنة بالتخصصات التقليدية للصيرفة وهو ما يشكل عائقا لتطور الصناعة المصرفية التشاركية.

5- عدم وجود سوق مالي واحد كبير ومنظم يستطيع أن يؤكد أنه يعمل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية وعلاوة على ذلك فإن السوق الثانوية للمنتجات الإسلامية تتسم بالضحالة الشديدة والافتقار للسيولة وأسواق النقد غير موجودة تقريبا وانشاء سوق ما بين البنوك يعتبر تحديا أخر[3] .

[1]- عيشوش عبدو، **تسويق الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية**، رسالة ماجيستير ـــ تخصص بنوك، باتنة، 2009، ص53.

[2]- سليمان ناصر، **العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر الواقع والآفاق**، ورقة بحثية مقدمة إلى ملتقى "النظام المصرفي الجزائري الواقع والافاق"، يومي 5-6 نوفمبر 2001، قالمة، ص13.

[3]- خالدي خديجة، مرجع سابق، ص14.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 34 العدد: 02 السنة: 2020 الصفحة: 1264–1308 تاريخ النشر: 17–11–2020

ثالثا: الإطار القانوني والتشريعي الذي يحكم الصيرفة التشاركية في الجزائر

كما هو معلوم في الجزائر ان الصيرفة التشاركية لا تتمتع بقانون خاص بها بل تخضع إلى نفس القانون الذي يسير وينظم ويراقب مؤسسات الصيرفة التقليدية، مما يلزم معرفة هذا القانون الذي يتمثل في قانون النقد والقرض رقم 90–10.

أ–التعريف بقانون النقد والقرض رقم 90–10:

تعتبر سنة 1990 منعرجًا هامًا وحاسمًا في مسار الإصلاحات المالية والنقدية في الجزائر، والتي صادفت صدور القانون (90–10) الصادر في 14 أفريل 1990، والذي حاولت من خلاله السلطات الجزائرية تفادي القصور الذي وقع في السابقة، وتماشيًا مع سياسة التحول إلى اقتصاد السوق الحر، وأهم ما تضمنه هذا القانون تعزيز أكبر لاستقلالية البنك المركزي والذي أصبح يسمى "بنك الجزائر"، وتعديل مهام البنوك لزيادة فعاليتها في النشاط الاقتصادي بعد منحها الشمولية في العمل المصرفي، وكذا فتح الاستثمار في السوق المصرفية الجزائرية أمام القطاع الخاص والأجنبي (وهو ما سمح بظهور البنوك الإسلامية في الجزائر).

عرف النظام المصرفي الجزائري بعد عدة سنوات من صدور قانون النقد والقرض تعديلات نتيجة التغيرات التي مست المحيط الاقتصادي الجزائري أهمها[1]:

✓ **الأمر رقم 01–01:** تضمن هذا الأمر تعديل الجوانب الإدارية في تسيير بنك الجزائر دون المساس بمضمون القانون، إضافة إلى الفصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض.

[1]– سليمان ناصر، آدم حديدي، **تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، أي دور لبنك الجزائر؟**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 02، جوان 2015، ص14–15.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 34 العدد: 02 السنة: 2020 الصفحة: 1264–1308 تاريخ النشر: 17–11–2020

✓ **الأمر رقم 03–11:** جاء هذا الأمر مدعما لأهم أفكار ومبادئ قانون 90–10 لكنه يلغيه ويحل محله ومتشددًا أكثر مع المسؤولين عن تسيير البنوك بتوضيح المخالفات في إدارتها والنص على العقوبات المقابلة لها.

✓ **الأمر رقم 10–04:** جاء هذا الأمر بهدف تعديل وتتميم الأمر رقم 03–11 لتعزيز الرقابة الداخلية من خلال وضع جهاز رقابة داخلي فعال.

ب– تلائم قانون النقد والقرض مع الصيرفة التشاركية:

ينظم الأمر 11/03 الصادر سنة 2003 السوق المصرفية والنقدية في الجزائر، وتحت طائلته أيضا تقع المصارف الإسلامية، مع العلم أن قانون النقد والقرض في الجزائر لا يميز ين أنواع المصارف؛ متخصصة أو استثمارية أو مصارف أعمال فهو ذو طابع شمولي ويمنح رخصة استغلال لمصرفية شاملة وللبنك وفق قانونه الأساسي أن يوضح طبيعة أعماله وشكله القانوني، وهو الأمر الذي كان سببا في إمكانية إنشاء مصارف إسلامية في الجزائر عكس العديد من الدول التي كان القانون فيها يمنع ذلك، فالملاحظ لقانون النقد والقرض في الجزائر لا يرى فيه الكثير من معوقات العمل المصرفي الإسلامي بل هناك فسحة لإقامة مثل هذه الأنشطة، غير أنه وإن لم يعارض إنشاء مؤسسات مصرفية إسلامية فإنه لم يمنحها أيضا الآليات القانونية التي تمكنها من أداء مهامها في إطار واضح، ويمكن حصر أهم العوائق القانونية أمام المصرفية الإسلامية في إطار قانون النقد والقرض والأنظمة المصدرة في إطاره في العناصر الآتية[1]:

✓ تكييف الودائع والتمويلات التي تتلقاها وتمنحها البنوك على أنها قروض على البنك أو من البنك

[1]– حمزة شودار، **الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر بين التجارب الدولية والمعوقات القانونية المحلية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد رقم 15، 2015، ص353–354.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 34 العدد: 02 السنة: 2020 الصفحة: 1264–1308 تاريخ النشر: 17–11–2020

✓ حصر أدوات إعادة التمويل من البنك المركزي بصفته الملجأ الأخير للسيولة في أدوات وضمانات تقليدية قائمة على الفائدة.

✓ وعاء تشكيل الاحتياطي الإلزامي يجمع مختلف الودائع والمستحقات دون استثناء.

✓ خضوع محاسبة المصارف الإسلامية للنظام المحاسبي المالي وهو مخالف لعمليات ومنتجات هذه المؤسسات.

رابعا: الدعم المتأخر للصيرفة التشاركية في الجزائر

أ– أسباب دعم الصيرفة التشاركية:

فرضت إجراءات التقشف على وزارة المالية حث البنوك على جلب أموال الجزائريين دون السؤال عن مصدرها ومنح كل التسهيلات لا نجاح هذه العملية، ما دفع العديد من البنوك إلى استحداث معاملات إسلامية جديدة بعيدة عن الربا الذي يظل اكبر حاجز بين الجزائريين والبنوك[1].

ب– نتائج المبادرة:

بعد تأكد ضرورة اللجوء إلى جلب أموال الجزائريين بطرق غير تقليدية فتح الباب أمام بعض البنوك التقليدية لاستغلال هذه الفرصة ومحاولة استعمال أساليب غير تقليدية نذكر منها[2]:

✓ لجأ بنك البركة إلى تكييف صيغة المرابحة مع القروض الاستهلاكية .

✓ قام البنك الوطني الجزائري باستحداث دفتر توفير دون فوائد.

[1]– منتدى رؤساء المؤسسات FCE معرض الصحافة، الجزائر، جانفي 2016، الرابط: www.fce.dz/revues-de-presse، تاريخ الاطلاع: 2019/07/31، ص8.

[2]– المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 34 العدد: 02 السنة: 2020 الصفحة: 1264–1308 تاريخ النشر: 17–11–2020

✓ أطلق الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط خدمة "راس مالي" وهي عبارة عن وضع وسحب الأموال من البنك دون

✓ فوائد والتي ظلت لسنوات عديدة تؤرق العملاء وتمكن الزبون من سحب أمواله دون اقتطاعات من عملية السحب.

تبقى هذه الخدمات قليلة جدا مقارنة بتخوف العديد من المواطنين من الربا للاحتفاظ بأموالهم في المنازل بعيدا عن أموال البنوك الربوية، حتى وان قدم خدمة إسلامية تشاركية يظل مصدر الأموال الحرام يقلق الكثيرين، بالإضافة إلى أن جوهر الصيرفة التشاركية هو اعمق من مجرد استبعاد الربا من المعاملات بل هو تحقيق الأرباح من خلال الاستثمار الحقيقي والتشاركي كل شريك ومقدار الإضافة المالية والغير المالية في سبيل تعظيم الأرباح والمنافع طبعا ضمن حدود الشريعة الإسلامية.

المحور الرابع: تجارب دولية في مجال دعم الصيرفة التشاركية

أولا: الدعم القانوني والتشريعي

لا شك ان أي نشاط اقتصادي لبد له من توافر عدة شروط أساسية من أجل المضي قدما، ومن بين هذه الشروط توفر قاعدة قانونية تدعم وتحمي ذلك النشاط، ولهذا فالصيرفة التشاركية هي الأخرى تحتاج إلى تلك القاعدة القانونية والتشريعية التي تعتمد عليها في عملها وتنافسها وتطوير منتجاتها والتعريف بها وهو ما سنحاول معرفته من خلال تجارب بعض الدول التي وفرت إلى حد ما قاعدة تشريعية مهمة في مجال الصيرفة التشاركية.

1–نماذج حول التشريع الخاص بالصيرفة التشاركية

أ–التجربة الماليزية:

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 34 العدد: 02 السنة: 2020 الصفحة: 1264–1308 تاريخ النشر: 17–11–2020

عزمت الحكومة الماليزية على اشراك مواطنيها في عملية التنمية الاقتصادية ولذلك كانت بحاجة إلى اتخاد إجراءات تعمل على ترقية الادخار الوطني بين المسلمين فبالنسبة للحكومة يعتبر الادخار عنصرا رئيسيا في بناء الهياكل القاعدية الأساسية ودفع النشاطات الاقتصادية في القطاع الخاص فإذا كان المسلمون يتجنبون الادخار في البنوك التقليدية بسبب تعاملها بالفائدة فإن الوسيلة الأكثر فعالية لترقية الادخار تتمثل في تأسيس بنك إسلامي، وفي 30 جويلية 1980 أنشأت الحكومة الماليزية "لجنة توجيه وطنية حول المصرفية الإسلامية"*، وخلصت هذه اللجنة في تقريرها إلى ما يلي[1]:

– إنشاء مؤسسة مصرفية إسلامية قائمة على مبادئ الشريعة.

– تسجيل المؤسسة كشركة محدودة خاضعة لقانون الشركات الماليزي 1965.

– إعداد قانون خاص يسمى قانون المصرفية الإسلامية يضبط التنظيم لنشاطات المؤسسة المصرفية الإسلامية.

– يجب ان يكون البنك المركزي سلطة الضبط والتنظيم لنشاطات المؤسسة المصرفية الإسلامية على أساس قانون المصرفية الإسلامية.

– يجب ان تعين المؤسسة المصرفية الإسلامية هيئة شورى شرعية تقدم لها المشورة وتضمن تطابق عملياتها مع الشريعة.

* هي لجنة أوكلت إليها مهمة دراسة مختلف الجوانب القانونية والدينية والتشغيلية للمصرف الإسلامي وصياغة توصيات تتعلق بإنشاء مصرف إسلامي بماليزيا.

[1]– زوبير بولحبال، الشريف ريحان، **التجربة الماليزية في تطوير نظام مالي إسلامي**، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي "النظام المالي والمالية الإسلامية" يومي 07–08 نوفمبر 2013، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، ص634.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 34 العدد: 02 السنة: 2020 الصفحة: 1264–1308 تاريخ النشر: 17–11–2020

وكان أول تشريع قانوني للتمويل الاسلامي سنة 1983[1]، ثم أصدر المصرف المركزي الماليزي برنامج المصرفية الخالية من الربا في مارس 1993م لينظم ويتيح للمصارف التقليدية تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية، وأتبعه في عام 1999م ببرنامج المصرفية الإسلامية ليشمل وينظم أنشطة المصارف الإسلامية والنوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية، وبحلـــول عام 2000م كان هناك مصرفان إسلاميان بالكامل، و17 نافذة إسلامية لمصارف تقليدية، وبعد سنوات قليلة سمح للمصارف الأجنبية بالعمل فـــي المصرفية الإسلامية فكان لمصرف الراجحي وبيت التمويل الكويتي ومصرف قطر الإسلامي قصب السبق في العمل في هذا القطاع وذلك خلال عامي 2006م و2007م، وبهذا زاد عدد المصارف الإسلامية إلى 11 مصرفاً إسلامياً، و8 نوافذ إسلامية، و4 مصارف استثمارية و5 مؤسسات تنموية تقدم خدمات ومنتجات إسلامية وفي عام 2009م تم تعديل قانون المصارف الإسلامية ليناسب والتطورات الجديدة في صناعة المصرفية الإسلامية ويعزز منافستها للمصرفية التقليدية، في ظل ما أصبح يعرف بالنظـــام المـــصرفي المزدوج[2].

فمنذ انطلاق التمويل الإسلامي في ماليزيا تمتع بميزة تنافسية راسخة ومعترف بها وينمو في ظل محيط يتعزز باستمرار بالبيئة التشغيلية والتنظيم والأنظمة الضريبية المواتية، والأهم من ذلـــك دعـــم الحكومـــات المتعاقبة، فعلى مدى السنوات الماضية تضاعف

[1]– ابتسام ساعد، رابح خوني، **تجربة المصرفية الإسلامية في ماليزيا تقييم أداء المصارف الإسلامية للفترة 2008–2015**، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد30، 2017، ص343.

[2]– عبد الله بن عبد العزيز المعجل، **لمحات من التجربة الماليزية في المصرفية الاسلامية**، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، الاردن، العدد35، 1436ه، ص35.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 34 العدد: 02 السنة: 2020 الصفحة: 1264–1308 تاريخ النشر: 17–11–2020

حجم الأصول المصرفية الإسلامية في ماليزيا وتوسع من 228 مليار نهاية ديسمبر 2009 إلى 355 مليار في نهاية ديسمبر 2015.

ب–التجربة البريطانية:

بريطانيا التي عرفت التمويل الإسلامي منذ سنة 1980 وتجسدت سنة 2004 بتأسيس أول بنك إسلامي في المملكة المتحدة "البنك الإسلامي البريطاني" وفي فترة عشر سنوات أصبح عدد البنوك التي تقدم خدمات إسلامية 22 بنكا من ضمنها 6 بنوك قائمة كليا على احترام قواعد المعاملات المالية في الشريعة الإسلامية، كما ترجمت في حزمة من الإجراءات القانونية والتشريعية والجبائية نذكر منها[1]:

– إلغاء الازدواج الضريبي على عمليات الرهون العقارية الإسلامية.

– اتخاذ إجراءات تحفيزية لصالح إصدار وتداول الصكوك في بورصة لندن وتوفير فرص مكافئة أمام السندات التقليدية.

– تشريع كل من صيغ المرابحة والإجارة سنة 2005 ثم المشاركة المنتهية بالتمليك سنة 2006.

– إدراج مفهوم المضاربة والوكالة بالاستثمار في التكييف القانوني للوديعة المصرفية.

ج– التجربة الكويتية:

تتمتع دولة الكويت بإطار قانوني وتشريعي قوي وواضح مدعم لعمل البنوك الاسلامية، ويعد القانون رقم 30 لسنة 2003 من خلال قسم خاص بالبنوك الإسلامية

[1]– حمزة شودار، مرجع سابق، ص311–312.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 34 العدد: 02 السنة: 2020 الصفحة: 1264–1308 تاريخ النشر: 17–11–2020

إلى الباب الثالث من القانون رقم 23 لسنة 1968 في شأن النقد وبنك الكويت المركزي، يمكن توضيح اهم الامتيازات التشريعية للبنوك الإسلامية في الكويت فيما يلي[1]:

✓ انفراد النص صراحة على استقلالية هيئة الرقابة الشرعية في المادة 93/2

✓ انفراد النص في المادة 94/2 على ان الحسابات المتبادلة بين البنك المركزي والبنوك الإسلامية تتم وفقا للقواعد والاوضاع التي لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

✓ انفرد النص في المادة 95/2 على ان يكون البنك المركزي المسعف الأخير للبنوك الإسلامية في حالات الاضطرار وفقا للأدوات والأساليب التي لا تتعرض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

✓ انفرد النص في المادة الرابعة على فتح المجال أمام تحول البنوك التقليدية إلى العمل المصرفي الإسلامي.

✓ انفرد النص في المادة 87/2 على جواز ان تقوم البنوك التقليدية بممارسة العمل المصرفي الاسلامي من خلال شركات تابعة لها.

2– قوانين المصارف التشاركية لبعض البلدان

سنت العديد من الدول لبعض القوانين حسب اهدافها ونظرتها للصيرفة التشاركية حيث تمثلت فيما يلي[2]:

✓ القانون رقم 66 لسنة 1971 بإنشاء هيئة عامة باسم (بنك ناصر الاجتماعي)

[1]– محمد محمود عبدالله يوسف، **دراسة عن البنوك الإسلامية في الكويت**، بحث منشور على الرابط الالكتروني: www.cpas-egypt.com، تاريخ الاطلاع: 2019/09/04.، ص12–13.

[2]– الهادي النحوي، **التحديات التي تواجه الصناعة المالية الاسلامية**، بحث منشور على الرابط: www.irti.org، تاريخ الاطلاع: 2019/08/30، ص21.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 34 العدد: 02 السنة: 2020 الصفحة: 1264–1308 تاريخ النشر: 17–11–2020

✓ القانون رقم 28 لسنة 1977 بإنشاء بنك فيصل الإسلامي المصري.

✓ قانون البنوك الإسلامية رقم 276 لسنة 1983 في ماليزيا.

✓ قانون اتحادي رقم 6 لسنة 1985 في شأن المصارف والمؤسسات المالية والشركات الاستثمارية الإسلامية.

✓ قانون تنظيم العمل المصرفي لسنة 1991 في السودان.

✓ قانون رقم 21 لسنة 1996 بشأن المصارف الإسلامية في الجمهورية اليمنية.

✓ قانون البنوك رقم 28 لسنة 2000 في المملكة الأردنية الهاشمية.

✓ قانون رقم 30 لسنة 2003 بإضافة قسم خاص بالبنوك الإسلامية إلى الباب الثالث من القانون رقم 23 لسنة 1968 في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية.

✓ القانون المصرفي جيبوتي 2010.

✓ قانون المصارف ليبيا 2012.

✓ القانون البنكي المغربي.

ثانيا: الدعم المؤسساتي للصيرفة التشاركية

من ابرز الدول التي سوف نتطرق إلى تجربتها في هذا المجال هي دولة ماليزيا لما فيها من تميز والرغبة الشديدة في توفير الجانب المؤسساتي الذي يدعم مؤسساتها المصرفية الاسلامية.

أ- سوق مالي إسلامي:

إدراكا لأهمية سوق راس المال شرعت ماليزيا في تطوير سوقا خاصة للأوراق المالية الإسلامية بالإضافة إلى ذلك استحدثت الحكومة والمصرف المركزي أدوات مالية إسلامية، وحتى تتمكن من تعزيز الروابط بين الأسواق المالية الإسلامية في العالم أطلقت

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 34 العدد: 02 السنة: 2020 الصفحة: 1264–1308 تاريخ النشر: 17–11–2020

ماليزيا المركز المالي الدولي الإسلامي الماليزي سنة 2006 وفي اطار مبادرة المركز تم ادخال عدة تدابير وحوافز للترويج لماليزيا كمركز رئيس للمالية الإسلامية لما تقدمه من منتجات وخدمات مالية إسلامية، وفي ديسمبر 2009 استحوذت المصارف الإسلامية في ماليزيا عل حصة السوق بلغت 19.6% من إجمالي الموجودات[1] .

ب–تأمين الودائع:

يعد تأمين الودائع الإسلامية نظاما يحمي المودعين من خطر فقدان ودائعهم المودعة بالمؤسسات الإسلامية نتيجة حدث غير متوقع يؤدي إلى عجز مؤسسة معينة عن الوفاء بالتزاماتها المالية، ونجد احسن ما أسس في هذا المجال

شركة تأمين الودائع الماليزية حيث تم انشاءها سنة 2005 بموجب قانون شركة تامين ودائع ماليزيا 2005 الذي يعد احد العناصر الرئيسية في توفير حماية حقيقية للعميل ضمن الخطة العشرية للقطاع المالي الماليزي التي تهدف إلى تعزيز استقرار النظام المالي[2].

ج–مؤسسات مرتبطة بالمبادرات الدولية:

تأسست السوق المالية الدولية سنة 2001 بفضل جهود جماعية للمصارف المركزية في البحرين وبروناي واندونيسيا وماليزيا والسودان والبنك الإسلامي للتنمية، وتتمثل مهمة السوق في المشاركة في تأسيس وتطوير أسواق راس مال وأسواق نقد إسلامية، ومن اهم مبادرات السوق المالية الإسلامية الدولية ما يلي[3]:

✓ إطار التحوط الإسلامي يمكن ان يؤدي إلى تطوير منتجات مبتكرة.

---

[1]– ترجمة كرسي سابك لدراسات الأسواق المالية الإسلامية، **النظام المالي الإسلامي المبادئ والممارسات**، الاكاديمية العالمية للبحوث الشرعية، الرياض، 2011، ص163.

[2]– المرجع نفسه، ص745.

[3]– المرجع نفسه، ص743–744.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 34 العدد: 02 السنة: 2020 الصفحة: 1264–1308 تاريخ النشر: 17–11–2020

- ✓ المبادئ الارشادية للسوق الأولية والثانوية.
- ✓ تحسين البنية التحتية بما في ذلك النظم والإجراءات.

ثالثا: التدريب وتنمية رأس المال البشري:

يجب ان نتكلم عن محددات الاستثمار في راس المال البشري حتى تكون أهداف المؤسسات والمراكز منوعة وتلبي كل احتياجات تنمية الرأس المال البشري في مجال الصيرفة التشاركية، ويمكن ان نبين هذه المحددات فيما يلي[1]:

- ✓ **المعرفة الشرعية:** وهي المبادئ والقواعد الشرعية التي وردت في فقه المعاملات الاسلامي.
- ✓ **المعرفة الفنية:** وهي المعرفة المتعلقة بقواعد العمل المصرفي البعيدة عن التعامل بالفوائد الربوية.
- ✓ **المعرفة الادارية:** نظام العمل المتعلق بكل الاجراءات الادارية التي يتطلبها القيام بالأعمال المصرفية.

من خلال هذه المحددات نجد في ماليزيا اهتمت بإنشاء مؤسسات التعليم والتدريب والبحوث المتخصصة في مجال التمويل الاسلامي سواء دولة ماليزيا أو على المستوى الدولي وإنشاء تحالفات مهمة كإنشاء المركز الدولي لتعليم التمويل الاسلامي في ماليزيا من قبل المصرف المركزي الماليزي يضم طلابا ينتمون ينتمون [2].

[1]– سعيداني سميرة، **دور تنمية رأس المال البشري في تطوير الصيرفة الاسلامية**، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، المجلد 06، العدد02، مخبر الصناعات التقليدية الجزائر 01، 2017، ص725.

[2]– ترجمة كرسي سابك لدراسات الأسواق المالية الإسلامية، **النظام المالي الإسلامي المبادئ والممارسات**، الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية، الرياض، 2011، ص721.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 34 العدد: 02 السنة: 2020 الصفحة: 1264–1308 تاريخ النشر: 17–11–2020

وقد خاضت ماليزيا شوطا كبيرا في هذا المجال، يمكن أن نوضح اهم ما أسسته في هذا المجال كالآتي[1]:

➢ **الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا:**

تأسست الجامعة في سنة 1983 والى اليوم تقدم برامج تعليمية متكاملة في العلوم، بالإضافة إلى ذلك تقدم الجامعة دروس قصيرة المدى وشهادات للقضاة، المحامين رجال الاعمال، والافراد من العامة تتمحور حول المظاهر المختلفة للإسلام في اطار مجال التخصص.

➢ **المعهد الماليزي للمصرفية والتمويل الاسلامي:**

تأسس المعهد في 19 فيفري 2001 بهدف تطوير صناعة مصرفية إسلامية ديناميكية وتنافسية عبر توفير مجموعة كبيرة من المصرفيين الجيدين والخبراء والكفاءات في مجال الصيرفة والتمويل الإسلامي.

➢ **المركز الدولي للتعليم المالي الإسلامي:**

بدأ المركز اعماله في سنة 2006 وعمل على تكوين خبراء عالميين في مجال المصرفية والتمويل الإسلامي لتلبية احتياجات الصناعة على الصعيد المحلي والدولي.

➢ **المركز الدولي للقيادة في المالية:**

المركز الدولي للقيادة المالية يقدم برامج قيادية لكبار الإداريين بما فيهم كبار الإداريين في المؤسسات المالية الإسلامية، الأمر الذي جعل ماليزيا تقدم تشكيلة متكاملة من برامج تنمية رأسمال البشري في المالية الإسلامية.

➢ **الأكاديمية العالمية لبحوث الشريعة في المالية الإسلامية:**

[1]– زوبير بولحبال، الشريف ريحان، **التجربة الماليزية في تطوير نظام مالي إسلامي**، مرجع سابق، ص652–654.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 34 العدد: 02 السنة: 2020 الصفحة: 1264–1308 تاريخ النشر: 17–11–2020

أسست في مارس 2008 بكوالا لمبور لتكون مركزا عالميا لبحوث الشريعة المتعلقة بالقضايا الاقتصادية المعاصرة. وتحقيق التوافق بين الآراء الفقهية المختلفة.

يمكن ان نوضح البنية التحتية لتنمية الراس المال البشري في ماليزيا من خلال الجدول التالي:

المعرفة الشرعية	المعرفة الفنية	المعرفة الادارية	المعرفة الشرعية والفنية والادارية
الأكاديمية الدولية لبحوث الشريعة في المالية الإسلامية 2008	شركة تطوير الاوراق المالية 1994	المركز العالمي للقيادة في المالية 2003	المركز الدولي للتعليم المالي الاسلامي (inceif) 2006
الجامعة الإسلامية العالمية 1983		برنامج تطوير الموهبة في القطاع المالي 2008	المعهد الإسلامي للمصرفية والتمويل الاسلامي2001

المرجع: من إعداد الباحث بالاعتماد على المراجع السابقة أهمها:

1– سعيداني سميرة، **دور تنمية رأس المال البشري في تطوير الصيرفة الاسلامية**، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، المجلد 06، العدد02، مخبر الصناعات التقليدية الجزائر 01، 2017، ص725.

2– زوبير بولحبال، الشريف ريحان، التجربة الماليزية في تطوير نظام مالي إسلامي، مرجع سابق، ص652–654.

3– ترجمة كرسي سابك لدراسات الأسواق المالية الإسلامية، النظام المالي الإسلامي المبادئ والممارسات، الاكاديمية العالمية للبحوث الشرعية، الرياض، 2011، ص721.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 34 العدد: 02 السنة: 2020 الصفحة: 1264–1308 تاريخ النشر: 17–11–2020

رابعا: تقييم التجارب ومحاولة الاستفادة منها

➢ يعتبر قانون المصرفية الإسلامية المبادرة الأولى التي قامت بها الحكومة الماليزية في سبيل إنجاح الصيرفة التشاركية الإسلامية، وهذا يقينا منها إلى حاجة الصيرفة التشاركية إلى الجانب القانوني والتشريعي الذي يعتبر بمثابة مصدر التعريف بها ووضع اعتبار خاص لها يمكنها من الانطلاق في إثبات أهدافها الاستثمارية والمالية والاجتماعية والعقدية، في حين نجد أن الصيرفة التشاركية في بريطانيا (تجربة اوروبية) أخذت منعطفا آخر حيث اهتمت كذلك بجانب التكييف القانوني للمنتجات المالية الإسلامية والتسهيلات الضريبية، في حين الجزائر لا تملك قانون خاص بل جاءت نتيجة قانون آخر يتمثل في السماح للبنوك الخاصة الأجنبية الاستثمار في الجزائر فضلا عن تعديل القانون التجاري والضريبي، وبالتالي يجب أن يكون للجزائر قانون خاص بالمصرفية الإسلامية كقاعدة أولية للانطلاق نحو تحقيق أهدافها .

أما دولة الكويت فقد تطرقنا إلى بعض المواد المهمة من الجانب التشريعي الخاص بالصيرفة التشاركية ،حيث تعرضت إلى ثلاثة نقاط مهمة:

✓ أن يكون الترخيص واضحا.

✓ علاقة المصارف التشاركية بالبنك المركزي.

✓ تأكيد استقلالية الرقابة الشرعية.

رغم أن دولة الكويت لم تصل بعد إلى إدماج الصيرفة التشاركية بشكل جيد إلا أنه من خلال ما بادرت به من جانب تشريعي لبد للجزائر أن تستأنس به ومحاولة تجسيده وتعديله على واقع الصيرفة في الجزائر بالاعتماد على النقاط السابقة في القانون الكويتي، بالإضافة أن القانون لا يكون في يد رجال القانون فقط بل لابد من مشاركة مختصين في المجال المصرفي المركزي والمجال المصرفي التجاري وفي المجال الفقهي الشرعي.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 34 العدد: 02 السنة: 2020 الصفحة: 1264–1308 تاريخ النشر: 17–11–2020

➢ لاشك أن الجزائر تحتاج إلى سوق مالي إسلامي باعتبار أن الصيرفة التشاركية تعتمد على الكثير من الأدوات المالية التي تختلف عنها في الأسواق التقليدية، بالإضافة إلى تكثيف المؤسسات المالية الخاصة بالتأمين الإسلامي أو التكافلي فهي تهدف إلى نشر الأمان في وسط المتعاملين ليس فقط الراغبين في التعامل مع مؤسسات الصيرفة التشاركية بل حتى الغير الراغبين في التعامل معها، ومحاولة دعم ما يسمى بالتأمين على الودائع من خلال إنشاء صندوق خاص يشرف عليه البنك المركزي أو أي جهة حكومية أخرى من أجل نشر الإحساس بالأمان لدى المودعين، وهذا ما تنبهت إليه دولة ماليزيا واستطاعت تحقيقه والمحاولة المستمرة في تحسينه، وكذلك انضمامها إلى المؤسسات المتعلقة بالمبادرات الدولية وهذا ما يلزم الجزائر أيضا التوجه اليه ومحاولة الانضمام إلى تلك المؤسسات من أجل الاستفادة من الخبرة والتجديد والدعم.

➢ لا شك أن النجاح النسبي للصيرفة التشاركية في العديد من الدول وخاصة في ماليزيا يرجع أيضا للتدريب وتأهيل العنصر البشري وهذا ما يظهر في البنية المؤسساتية الموجهة لذلك مقارنة بالدول الأخرى خاصة الجزائر التي لا تزال حبيسة الحاجة إلى الصيرفة التشاركية دون أي إنجاز أو تقدم في مجال دعمها خاصة فيما يخص الجانب البشري، والذي يلزم أن تستفيد منه الجزائر هو تنويع الاختصاص في هذا المجال وليس التركيز سوى على الجانب الشرعي بل يتعدى ذلك إلى الجانب الفني والإداري حتى يحصل التكامل بين مختلف الطاقات البشرية في الجزائر.

الخاتمـــة:

أ–النتائج:

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، نذكر أهمها كالآتي:

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 34 العدد: 02 السنة: 2020 الصفحة: 1264–1308 تاريخ النشر: 17–11–2020

1– لا يعتبر عدم اعتماد مبدأ الفائدة هو محور الاختلاف بين الصيرفة التشاركية والصيرفة التقليدية بل الاختلاف يكمن من حيث المبدأ والأسلوب والأدوات والأهداف.

2– تعتبر مختلف صيغ التمويل المعتمدة في الصيرفة التشاركية منفذا مهما لدعم التنمية بمختلف انواعها وبالشكل المرغوب فيه والتي تعتبر أكثر كفاءة من الناحية العملية واكثر نفعا لكل أطراف العملية التمويلية.

3– تواجه الصيرفة التشاركية تحديات من كل النواحي حيث لا تستطيع بمفردها معالجتها بل يجب فرض ارادة سياسية صادقة تعمل على تخصيص جزء كبير من الامكانات من اجل تحقيق وجودها.

4– يعتبر المناخ الذي تتواجد فيه الصيرفة التشاركية في الجزائر واعدا جدا، حيث استطاعت فرض بعض وجودها وتحقيق نموا رغم التحديات التي تشمل كل النواحي القانونية والمؤسساتية والبنى التحتية ...الخ.

5– يمكن تقسيم تحديات الصيرفة التشاركية في الجزائر إلى ثلاثة أقسام أساسية وهي عدم توفر الجانب التشريعي وانعدام أسواق مالية إسلامية وتأمين تكافلي وضعف جانب الموارد البشرية.

6– أصبح بنك الجزائر يعتبر تحديا يقف أمام عمل مؤسسات الصيرفة التشاركية في الجزائر بسبب عدم تكيفه وتعديل سياساته الرقابية والإشرافية والاحترازية بما يناسب وتحقيق اهداف الصيرفة التشاركية

ب–التوصيات:

وفي الختام نضع هذه التوصيات والمقترحات التي تخدم عمل الصيرفة التشاركية في الجزائر مستقبلا:

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 34 العدد: 02 السنة: 2020 الصفحة: 1264–1308 تاريخ النشر: 17–11–2020

1– يجب تعديل قانون النقد والقرض من أجل إدماج الصيرفة التشاركية سواء من خلال تعديل لمضمون المواد وفتح استثناءات خاصة بالصيرفة التشاركية أو تخصيص فصلا بأكمله يعالج كل ما يخص الصيرفة التشاركية .

2–يجب على بنك الجزائر تخصيص أقسام أو مصالح ضمن هيكله الوظيفي للاهتمام بمؤسسات الصيرفة التشاركية يسيرها كفاءات متخصصة في الصيرفة التشاركية أو الإسلامية، بالإضافة إلى اعتماد سياسات نقدية تناسب مؤسسات الصيرفة التشاركية.

3– يلزم وجود إرادة سياسية تتمثل في العمل على توفير سوق مالي إسلامي يحتضن منتجات مؤسسات الصيرفة التشاركية، ويوفر ملجا مقبول شرعا أمام المتعاملين الراغبين في توظيف اموالهم.

4–تأسيس مؤسسات تأمين تكافلية جزائرية تعمل على توفير الضمان والأمان أكثر للمتعاملين مع المؤسسات الصيرفة التشاركية في الجزائر.

5– العمل على إنشاء مؤسسات تعليمية وتكوينية مختصة في الصيرفة التشاركية أو الإسلامية وفتح المجال أمام القطاع الخاص.

6– يجب تأسيس هيئة شرعية مركزية عليا تابعة لبنك الجزائر تشرف على مراقبة الجانب الشرعي والفصل في المشاكل الشرعية التي تتعرض لها المصارف التشاركية أو الإسلامية.

7– الاحتكاك بالتجارب الدولية ومحاولة الانضمام في مختلف الفعاليات والمؤسسات التي تهدف إلى دعم الصيرفة التشاركية.

المراجع:

أ–الكتب

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 34 العدد: 02 السنة: 2020 الصفحة: 1264–1308 تاريخ النشر: 17–11–2020

1–حربي محمد عريقات ،سعيد جمعة عقل ،ادارة المصارف الاسلامية، دار وائل للنشر، عمان، 2010.

2– مصلح بن عبد الحي النجار، الازمة المالية العالمية من منظور اسلامي، مكتبة الرشد، القاهرة، 2011.

3–محمد ابراهيم ابو شادي، البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق دار النهضة العربية، القاهرة، 2000.

4– بن ابراهيم الغالي، ابعاد القرار التمويلي والاستثماري في البنوك الاسلامية، دار النفائس، الاردن، 2012.

5–ابراهيم عبد الحليم عباده، مؤشرات الاداء في البنوك الإسلامية ،دار النفائس، الاردن، 2008.

6– محمد سليم وهبة، كامل حسين كلالكش، المصارف الإسلامية نظرة تحليلية في تحديات التطبيق، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيرو، 2011.

7– العجلوني محمد محمود، البنوك الاسلامية: احكامها، مبادئها، تطبيقاتها المصرفية، دار المسيرة، عمان، 2012 .

8– محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية الاسس النظرية والتطبيقات العملية، دار المسيرة، عمان، 2007.

9– حسين حسين شحاته، المصارف الإسلامية بين الفكر والتطبيق، مكتبة التقوى، ط 1، القاهرة، 2006.

10– ترجمة كرسي سابك لدراسات الأسواق المالية الإسلامية، النظام المالي الإسلامي المبادئ والممارسات، الاكاديمية العالمية للبحوث الشرعية، الرياض، 2011.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 34 العدد: 02 السنة: 2020 الصفحة: 1264–1308 تاريخ النشر: 17–11–2020

ب–المجـــلات

1– رائد جميل جبر ،المواءمة بين المعايير المحاسبية الإسلامية والمعايير المحاسبية الدولية: مواجهة التحديات القائمة في الدول العربية ،مجلة جامعة غزة للاقتصاد والاعمال، المجلد 25، العدد 04، 2017 .

2– نغم حسين نعمة، رغد محمد نجم، المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي: الواقع والتحديات، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ،المجلد 12، العدد 2، 2010.

3– خالدي خديجة، البنوك الاسلامية: نشأة، تطور، أفاق، بحث منشور ضمن دفاتر mecas ، جامعة تلمسان، العدد الأول.

4– سعد عبد محمد، العلاقة بين البنك المركزي والمصارف الاسلامية، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 40، 2014.

5– محمد رفيق زين العابدين، معوقات العمل المصرفي الاسلامي، مجلة البيان، العدد 306.

6– عدنان محيرق، التحول نحو الصيرفة الإسلامية مع الإشارة لحالة الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد 10، 2017.

7– بن بوزيان محمد، بن منصور نجيم، تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر وموقعها في المنظومة المصرفية العالمية، مجلة الاقتصاد والتنمية، جامعة المدية، العدد 03، جانفي 2015.

8– سليمان ناصر، ادم حديدي، تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، أي دور لبنك الجزائر؟، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 02، جوان 2015.

9– حمزة شودار، الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر بين التجارب الدولية والمعوقات القانونية المحلية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد رقم 15، 2015 .

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 34 العدد: 02 السنة: 2020 الصفحة: 1264–1308 تاريخ النشر: 17–11–2020

10– سعيداني سميرة، دور تنمية رأس المال البشري في تطوير الصيرفة الاسلامية، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، المجلد 06، العدد 02، مخبر الصناعات التقليدية الجزائر 01، 2017 .

11– بتسام ساعد، رابح خوني، تجربة المصرفية الإسلامية في ماليزيا تقييم أداء المصارف الإسلامية للفترة 2008–2015، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد30، 2017.

12– عبد الله بن عبد العزيز المعجل، لمحات من التجربة الماليزية في المصرفية الاسلامية، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 35، 1436ه.

ج–الملتقيـــات

1– نوال بن عمارة، المراجعة عن المسؤولية الاجتماعية وأبعادها بمصارف المشاركة، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي حول الاداء المتميز للمنظمات والحكومات، ورقلة، 8–9 مارس 2005.

2– بعزيز سعيد، مخلوفي طارق، متطلبات تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر لتعزيز تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بحث مقدم للملتقى الوطني حول اشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، 2017.

3– حسين فريجة، تكييف رقابة البنك المركزي كأليةللتحول نحو الاقتصاد الاسلامي، بحث مقدم إلى مؤتمر الاقتصاد الاسلامي: الحاجة إلى التطبيق وضروريات التحول، الامارات العربية المتحدة، 2015.

4– وفاء عبد العزيز شريف حامد، حوكمة المصارف الاسلامية، بحث مقدم لجائزة محمد بن فيصل، السعودية، 2002.

5– سليمان ناصر، العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر الواقع والآفاق، ورقة بحثية مقدمة إلى ملتقى "النظام المصرفي الجزائري الواقع والافاق"، يومي 5–6 نوفمبر 2001، قالمة .

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 34 العدد: 02 السنة: 2020 الصفحة: 1264–1308 تاريخ النشر: 17–11–2020

6- زوبير بولحبال، الشريف ريحان، التجربة الماليزية في تطوير نظام مالي إسلامي، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي "النظام المالي والمالية الإسلامية" يومي 07-08 نوفمبر 2013، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية.

د–رسائل ومذكرات:

1- عيشوش عبدو، تسويق الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية، رسالة ماجيستير ـــ تخصص بنوك، باتنة، 2009، ص53.

ه–مواقع على الانترنت

1- مصطفى ناطق صالح مطلوب، معوقات عمل المصارف الإسلامية وسبل المعالجة لتطويرها، الرابط: **www.iasj.net**

2- موقع بنك البركة الالكتروني على الرابط: **https: //www.albaraka-bank.com** .

3- التقرير السنوي لبنك السلام 2017، الرابط:
www.alsalamalgeria.com.

4- منتدى رؤساء المؤسسات FCE، الجزائر، جانفي 2016، الرابط: **www.fce.dz/revues-de-presse** .

5- الهادي النحوي، التحديات التي تواجه الصناعة المالية الاسلامية، بحث منشور على الرابط: **www.irti.org**

6- محمد محمود عبدالله يوسف، دراسة عن البنوك الإسلامية في الكويت، بحث منشور على الرابط: **www.cpas-egypt.com**